خـاتمـة:

بعد طرحنا للموضوع نجد أن الإجابة على الإشكالية قد تضمنها مضمون دراستنا هو أنه بما أن المشرع الجزائري قد اقر وصادق مؤخرا على القانون المنظم للتجارة الالكترونية.

وان الانترنت شبكة اتصالات عالمية لا تعترف بالحدود الجغرافية للدول، تتيح للمستخدم ما يحتاجه في كل المجالات (تجارية. علمية. ثقافية. فنية) إن التجارة الالكترونية التي تتم بين التجار والمستهلكين عن طريق استخدام شبكة الانترنت لتبادل المعلومات و الرسائل وسائر البيانات وابرام العقود ودعم العمليات المالية والمصرفية المتعلقة بها إن العقد الالكتروني واقع يقرره القانون وتعترف به التشريعات المختلفة وذلك باعترافها لرسائل البيانات كوسيلة من وسائل التعبير عن الارادة وتطابقها عبر البريد الالكتروني أو صفحات الويب ، ويتم التفاعل بين المتعاقدين في مجلس عقد افتراضي ، ويعد تعاقد بين حاضرين من حيث الزمان، وغائبين من حيث المكان.

إن تحديد زمان ومكان انعقاد العقد عبر شبكة عالمية قد يترتب على ذلك من مسائل ذات أ همية في الاثبات والتنفيذ وحكم العقد، وتبين أن النظريات التي تنازعت وقت انعقاد العقد كلحظة إعلان القبول أو ارس ه ألا و استلام غ ه ير ملائمة في العقد الالكتروني وأن نظرية العلم بالقبول هي التي تتلاءم معه لما فيها من تحقيق التوازن بين مصلحة المتعاقدين على

عكس قوانين المعاملات الالكترونية العربية لأن نظرية تسلم القبول تعني الزام الموجب بما ورد في صندوق البريد الالكتروني رغم عدم اطلاعه عليه لأسباب تقنية.

. إن الوفاء يتم من خلال شبكة الانترنت بواسطة أموال إلكترونية، ولا يجوز الرجوع في الأمر بالدفع الا في حالة فقدان البطاقة او سرقتها ، يتم تأمين وسائل وطرق الدفع من خلال اللجوء الى عملية التشفير والتوقيع من أجل بث الثقة لدى المستهلك وذلك بتمكينه الحق في الرجوع عن العقد كما .ان إثبات العقود الالكترونية يتم بمحررات مكتوبة على دعامات الكترونية وموقعة ، تدل على وجود التصرف القانوني وتحديد مضمونه ، يتم الرجوع إليها في حال التراع بين المتعاقدين وهوما يميز شخصية المتعاقد وإثبات رضائه بمضمون المحرر الموقع مما يجعل له حجية وقوة قانونية في الإثبات.

خـاتمـة

التوصيات:

- العمل على تجسيد القوانين التي تمس كل من التجارة الالكترونية و حمايتها
- من . خلال المعالجة التشريعية والفقهية لموضوع البحث نلفت انتباه المشرع الجزائري لأهمية اهذ الموضوع ومعالجته ، محتذياً بقانون اليونسترال النموذجي والاستفادة من التشريعات الغربية والعربية التي سبقته
- نقترح اعادة النظر في قوانين المعاملات الالكترونية العربية فيما يتعلق بمسألة تحديد زمان انعقاد العقد، حيث يجب الأخذ بنظرية العلم بالقبول بدلاً من نظرية تسلم القبول والإبقاء على القواعد الموجودة لتحديد مكان الانعقاد نظراً لوضوحها ومنطقيتها.
- يجب تكاثف الجهود بين رجال القانون والمختصين الفنيين والتقنيين من أجل تأمين المعاملات الإلكترونية سيما الدفع من الاختراق وحف ظ السندات من التغيير والتزوير لإضفاء المزيد من السرية والأمان لزيادة الثقة والإقبال على هذه المعاملات.